كيفيّة الحفاظ على الأمن الطاقي في تونس وتعزيزه

ملخّص تنفيذي

الحالة الرّاهنة والعناصر الرئيسية للتشخيص

تواجه تونس في الآونة الأخيرة صعوبات في التزوّد بالطّاقة. ففي سنة 2022، اضطرّ موزّعو الوقود، في مناسبتين، إلى تقليص مبيعاتهم بعد استنفاد المخزون الاحتياطي، كما استوردت الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز الكهرباء بنسب غير مسبوقة لمدّة عاميْن متتاليَيْن نظرًا لعدم توفّر الغاز الطبيعي من المورّد الوحيد له. وتشكّل هذه الأحداث إنذارات تستدعي مزيدا من اليقظة، خاصّة وأنّ السّياق الإقليمي الذي تعتمد عليه إمداداتنا إلى حدّ كبير يتّسم بعدم الاستقرار وأن سوق الطاقة العالمية تشهد تغيّرات عميقة.

ويكشف تحليل المؤشرات الرئيسية لقطاع الطاقة في تونس أيضًا عن تقهقر استقلاليّتنا في مجال الطاقة والتّداعيات السلبيّة لذلك على التّوازنات الماليّة العموميّة. إذ تقلّصت استقلاليّة بلَدِنا في مجال الطاقة في سنة 2022 إلى 45%، مقارنة بسنة 2010 (81%). ويعود هذا التّدهور الى انخفاض في إنتاجنا من النّفط والغاز وإلى الصّعوبات المتزايدة في استيراد الوقود والغاز الطبيعي. مع العلم أنّه تمّ تسجيل تحسّن طفيف في المؤشّرات الطاقيّة في موفّى نوفمبر 2023. إذ ارتفعت نسبة الاستقلاليّة الطّاقيّة لتبلغ 49 %.

تشهد قدراتنا الإنتاجية انخفاضا على نطاق واسع، إذ تقلّص إنتاج المحروقات إلى النصف خلال عقد من الزمن، وتراجعت الاستثمارات الموجّهة لتنمية الثروات النفطيّة الوطنيّة والطّاقات المتجدّدة وللحفاظ على الحقول النفطيّة القائمة.

لا تلبّي وحدة التّكرير الوحيدة في البلاد سوى جزءٍ من احتياجات السّوق المحليّة وبتراجع تدريجي. ويظل تطوير الطاقات المتجددة هامشيا على الرغم من المحاولات المتعددة لإحياء

المخطط الشمسي التونسي الذي بدأ في سنة 2009. كما يعاني نظامنا الكهربائي أكثر فأكثر بسبب عزلته واعتماده الكبير على الغاز الطبيعي المستورد حصريّا من مورّد أجنبي واحد.

وتواجه المؤسّسات العموميّة التي تحتكر الاختصاص في مجال الطّاقة على غرار الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير، صعوبات متزايدة خلال السّنوات الأخيرة في تسديد مستحقّاتها تجاه مزوّديها من تونسيين وأجانب.

وتجدر الملاحظة أن صعوبات السيولة النقديّة لدي هذه المؤسسات تنجم عن التأخير الكبير في تسديد الدّيون من قبل حرفائهم، من القطاعين العمومي والخاص، وتأخير الدّفع من الخزينة العامّة لمبلغ التعويض عن المنتجات المدعّمة من مبيعاتهم في السوق المحلية. وتتعرّض الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز أيضًا لعمليّات سرقة للكهرباء بنسب عالية وبشكل متزايد، ويبدو أنها عاجزة عن وضع حدّ لهذه الظّاهرة دون تدخّل السّلطة العامة.

كما تدهور الأمن الطاقي في تونس على مدى العقد الماضي بتأثير التغيّر العميق في وضعها الدّاخلي في سياق إقليمي غامض وبيئة دوليّة مضطربة.

كما تأثّر قطاع الطاقة بشدّة على مدى العقد الماضي بمختلف الأحداث التي هزّته وأضعفته، ونذكر منها خاصّة تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار المؤسّساتي غير المسبوق، وتفكّك الحوكمة في القطاع وتباطؤ عملية اتخاذ القرار ورحيل العديد من المستثمرين الأجانب.

تقترح هذه المذكّرة التوجيهيّة الاستراتيجيّة تدابير من شأنها تأمين استمرارية التّزوّد بالطّاقة في تونس مع تقليص التّدهور الحالي لاستقلاليّتنا في مجال الطّاقة وآثاره السلبيّة على المالية العموميّة.

التّدابير العاجلة لتجنّب انهيار المنظومة الطاقيّة

تكمن الأولويّة، على المدى القريب، في استعادة قدرة الدّولة ومؤسّساتها على ضمان استمراريّة تزويد السّوق الداخلية بالطاقة.

إذا استمرّ مستهلكُو الطاقة في عدم دفع ثمن الخدمات المقدمة، وإذا استمرّت المؤسّسات العموميّة صاحبة الاحتكار في القطاع في بيع منتجاتها بأسعار أقلّ من تكلفة إنتاجها و/أو شرائها، دون

أن تحصل مقابل ذلك على التعويضات من الخزينة العامة في أحسن الآجال، فإنّ القطاع سيتّجه حتماً نحو الانهيار.

تمّ اقتراح أربع مجموعات من التّدابير العاجلة لمنع انهيار المنظومة الطاقيّة في بلادنا على المدى القريب.

1. استعادة سيادة القانون من خلال تأكيد سلطة الدولة:

تهدف التدابير العاجلة المقترحة، أولا وقبل كل شيء، إلى إعادة إرساء سيادة القانون من خلال تأكيد سلطة الدولة بهدف استعادة قدرة المؤسّسات العمومية النّاشطة في القطاع على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مزوّديها خاصة من الغاز الطّبيعي. ويمكن اقتراح التدابير التالية لهذا الغرض:

أ- استخلاص الدّيون غير المسدّدة للشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصّناعات التكرير والمؤسّسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة والشركة الوطنيّة لتوزيع البترول من قبل الخزينة والحرفاء المتلكّئين في الخلاص

ب- وضع حد لسرقة الكهرباء

ج- مكافحة تهريب المحروقات

د- إنفاذ التراتيب فيما يتعلق بالالتزام بتكوين مخزون احتياطي لاستهلاك الوقود لمدة 60 يومًا

هـ- إنفاذ التراتيب فيما يتعلق بحماية المنشآت الحيويّة

و- اعتماد خطّة خصوصيّة للاستجابة لحالات الطوارئ وإدارة الأزمات.

2. تعزيز القدرات الماليّة للمشغّلين العموميين حتى يتمكّنوا من القيام بالمهمّة الموكولة إليهم:

بما أنّ تونس لا تتوفّر على المقوّمات التي تجعلها متاجِرةً في النفط ومع تحييد جميع العوامل، فإنّ التدابير المقترحة أعلاه لن تمكّن من تطهير مستدام لحسابات الشّركة التونسيّة للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسّسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة والشركة الوطنيّة

لتوزيع البترول ما دامت الطاقة الكهربائية والغاز والوقود يتمّ تسويقها بأسعار أقلّ بكثير من سعر تكلفتها.

وعلى المدى الطويل، فإنّ الدّعم المعمّم والهامّ للمنتجات الطاقيّة لا يشجّع على الاقتصاد في استهلاك الطّاقة ولا يحقّق الجدوى ويعيق الاستغلال الأمثل للطّاقات البديلة. ولكي يكون دعم الطاقة فعّالًا، يجب أن يكون انتقائيًّا وموجهًا ومُدارا بحكمة مع مرور الزمن.

إنّ التخلّي الكلّي عن الدّعم له تكلفة اجتماعيّة حتميّة، ولكن في مقابل ذلك فإنّ الحفاظ عليه دون إجراء التعديلات المناسبة، من شأنه أن يؤدّي إلى اضطرابات خطيرة في المرفق العام للطّاقة، وبالتالي وضع أسوأ بالنسبة للفئات الضّعيفة.

يعدّ إصلاح سياسة أسعار الطاقة عمليّة دقيقة تتطلّب مشاورات مستمرّة بين مختلف المتدخّلين وخطوات تدريجيّة، ومن الضروريّ أن تتولّى السلطة السياسيّة والإدارة العليا ضبط الجدول الزمني لتخفيض دعم بعض المنتجات التي لا تؤثّر على القدرة الشرائيّة للفئات الضعيفة والمتوسّطة.

ويجب بالضرورة أن يكون التخفيض التدريجي والانتقائي والموجّه لدعم الطاقة مصحوبا بتدابير تعويضيّة لدعم الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا.

3. تأمين واردات الغاز مع العمل على تعزيز المزيج الكهربائي،

خاصّة وأنّ تونس تعتمد إلى حدّ كبير في استهلاكها للغاز على مورّد أجنبي واحد، إضافة إلى أنّ الإنتاج الوطني للطّاقة الكهربائيّة يعتمد بشكل شبه حصري على الغاز.

ومن أجل ضمان استمرارية التزوّد بالطاقة الكهربائيّة على المدى القريب والمتوسّط، نقترح التدابير التّالية:

أ- الشّروع في مفاوضات مع الطرف الجزائري في أحسن الآجال لضبط شروط شراء الغاز لفترة ما بعد سنة 2027.

ب- الدَّفع نحو تطبيق "خطة الطاقة الشمسية" الّتي تأخّرت كثيرا في الإنجاز.

ج- التّنفيذ السّريع لمشروع خصوصي لتجهيز المباني العموميّة بألواح شمسيّة.

د- تشجيع أصحاب المساكن والمباني ذات الاستهلاك المرتفع على تركيب الألواح الشمسيّة.

4. التّدابير التي يمكن اعتمادها كحلّ أخير:

قد تضطرّ السّلطات إلى ترشيد توزيع الوقود أو الكهرباء من أجل حماية البلاد من خطر انقطاع كلّي، إذا ما تعسّر التزوّد بالطّاقة ونفذ المخزون الاحتياطي.

ويتطلّب التّنفيذ السّريع والفعّال لهذه التدابير تشكيل هيئة ظرفيّة متعدّدة الاختصاصات تحت إشراف رئاسة الحكومة تتمتّع بصلاحيّات واسعة، مع مرافقتها من خلال حملات إعلاميّة واتصاليّة موجّهة للمواطنين والأطراف المتدخلة.

الإصلاحات الأساسية لتعزيز الإستقلاليّة الطّاقيّة في تونس

لا بدّ أن تصاحب التدابيرَ العاجلة المقترحة أعلاه إصلاحاتٌ أساسيّةٌ من شأنها ضمان إستدامة المنظومة الطاقيّة في بلدنا حتّى تُحدث آثارها على المدى المتوسط (من ثلاث إلى خمس سنوات على أقلّ تقدير)، مع التأكيد على ضرورة الانطلاق في تنفيذها حالا.

5. وضع برنامج للتّطهير المالي للقطاع على المدى القريب والمتوسّط والبعيد:

يُعَدُّ التطهير المالي لقطاع الطاقة أحد المتطلّبات الأساسية لاستمراريته. ويتطلب هذا التطهير من ناحية أولى حوكمة أرشد للفاعلين العموميين الرئيسيين، ومن ناحية أخرى، وضع تسعيرة للطّاقة تأخذ في الاعتبار القدرة الفعليّة للدّولة على تمويل منظومة الدّعم.

ونقترح في هذا الصدد التدابير التّالية:

أ- تنفيذ التّطهير المالي المستدام للشركة التونسيّة للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسّسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة والشركة الوطنيّة لتوزيع البترول

ب- السّماح لشركات توزيع المحروقات باستيراد حاجياتها من الوقود

ج - الحفاظ على التّوازن الجغرافي وتحديد سقف لأسعار البيع للعموم

6. تثمين كافة الموارد الوطنية للطّاقة:

تظهر السيناريوهات الواقعيّة المتفائلة المرسومة في استراتيجية 2035 أن تلبية أكثر من 80% من الاحتياجات الطّاقيّة ستظلّ معتمدةً على المحروقات في أفق 2035. ومن أجل خفض فاتورة الطاقة في البلاد، فإن تنمية جميع موارد الطاقة الوطنية هي إحدى الأولويات الرئيسيّة.

7. التحكّم في الطلب على الطاقة:

إن التحكّم في الطلب، بمعنى ترشيد استهلاك الطاقة، يستوجب:

- الاهتمام بكافة أشكال ومصادر الطاقة المستهلكة
- إعادة التقييم القطاعي لإمكانات الاقتصاد في الطاقة
- إعادة النّظر في أهداف الاقتصاد في الطّاقة وفق مؤشّرات قابلة للقيس والتثبّت وذلك بالنّسبة إلى أهمّ القطاعات
- احترام التّراتيب حيز التّنفيذ، خاصة بالنسبة للمباني
- الحدّ من ضياع توزيع الكهرباء
- المواصلة في برنامج تحسين الاستهلاك الخاصّ بمحطّات الطّاقة الحراريّة للشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز

8. تنويع مصادر توريد الغاز الطبيعي:

وذلك كما أوصت به دراسة "أمن الطاقة في تونس في أفق 2030" التي أعدّها المعهد التونسي للدّراسات الإستراتيجيّة سنة 2022، ونذكّر في هذا الصّدد ببعض التدابير المقترحة:

أ- تزويد تونس بمحطة للغاز الطبيعي المُسيَّل

ب- إعادة إطلاق مشروع الربط مع ليبيا

ج- تزويد البلاد بمخزون احتياطي من الغاز الطبيعي

9. إعادة تنشيط التعاون الإقليمي والدولي:

لقد تمّ تعليق المشاريع الكبرى للإندماج الطّاقي الإقليمي بين دول اتحاد المغرب العربي من ناحية، وبين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، لمدة عشر سنوات على الأقل.

أصبحت القضيّة الأمنيّة اليوم بالنسبة لدول للاتحاد الأوروبي هي الأولويّة الأساسيّة لسياسة الجوار مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، في حين تسعى بلدان شمال إفريقيا بشكل منفصل إلى التّموقع في السوق الأوروبية للطاقة من خلال تفضيل التعاون الثنائي مع دول الشمال.

ويندرج مشروع "غالسي" لخطّ أنابيب الغاز الذي يربط الجزائر مباشرة بسردينيا، في إطار هذا التّوجّه.

كما تهتمّ تونس حاليّا بثلاثة مشاريع تعاون وهي مشروع الربط الكهربائي "ألماد" مع صقلية، والتزام تونس الدولي في إطار مؤتمر الأطراف المعني بتغيّر المناخ(COP26) ، ومؤخّرا إنتاج الهيدروجين "الأخضر" وتصديره إلى أوروبا.

10.تعزيز القدرة التنظيمية للأطراف المتدخّلة: ن

وصي بشدّة أن تتبنّى الحكومة "نظام حوكمة الطاقة" لزيادة فرص النجاح في تنفيذ استراتيجية 2035، ولذلك، يوفر معيار "ISO 50001-2018" إطارًا مقبولًا عالميًا لإدارة الطاقة لتحسينها. كفاءة الطاقة وخفض التكاليف وتحسين الأداء الاقتصادي والبيئي ويساعد هذا الإطار على إنشاء "حوكمة" و"شفافية" جيدة مناسبة خاصة بقطاع الطاقة.